الشاهين لتعديل أوضاع العاملين بجامعة الكويت من حملة الدكتواره وتيسير شروط الالتحاق بالدراسات العليا

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين تقدمه بثلاثة اقتراحات برغبة تتعلق بتعديل أوضاع العاملين في جامعة الكويت من حملة الدكتوراه، وفتح باب التقديم لأعضاء الهيئة الإدارية بالجامعة لاستكمال درجة الدكتوراه من خلال الإجازة الدراسية، وتيسير النسب المطلوبة للقبول في كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت.

وقال الشاهين في مقدمة اقتراحي تعديل أوضاع العاملين في جامعة الكويت من حملة الدكتوراه، وفتح باب التقديم لأعضاء الهيئة الإدارية بالجامعة لاستكمال درجة الدكتوراه من خلال الإجازة الدراسية إنه "سعيًا للاستفادة من حملة شهادة الدكتوراه الذين ابتعثتهم الجامعة من خلال الإجازة الدراسية وبموافقة ديوان الخدمة المدنية واعتماد وزارة التعليم العالي والالتزام بالشروط المتبعة في جامعة الكويت في اعتمادها للجامعات والتخصصات والإقامة في محل الدراسة بدوام كامل تجاوز السنوات الثلاث ومتابعتهم سنويًا بالتعاون مع الملحق الثقافي مما يجعلهم مؤهلين ولهم أولوية في الانضمام للهيئة الأكاديمية والتدريس في جامعة الكويت حال عودتهم واستكمالهم لمتطلبات الدرجة العلمية، ونظرا لحاجة الأقسام العلمية في جامعة الكويت لتخصصاتهم".

وبناء على ما سبق اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" إعادة النظر في تعديل أوضاع العاملين بجامعة الكويت من الحاصلين على درجة الدكتوراه، وفق آلية محكمة (مثل الانتداب بفرض التعيين) وبما لا يعارض لوائح الجامعة وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس".

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

" فتح باب التقديم لأعضاء الهيئة الإدارية بجامعة الكويت لاستكمال درجة الدكتوراه من خلال الإجازة الدراسية وفق شروط تتلاءم مع لوائح تعيين أعضاء هيئة التدريس ووفق الحاجة للتخصصات عبر اتباع خطة لابتعاثهم وجعل الأولوية في التعيين لهم".

وأكد الشاهين في اقتراحه الثالث أن " النظام التعليمي ركيزة أساسية في تنشئة الفرد وإعداده للمشاركة في تنمية المجتمع، كما يشكل إحدى المقومات الأساسية التي كفلها الدستور الكويتي في المادة (13) التي تنص على أن " التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه".

ولا تخفى الجهود المبذولة من كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت في توفير برامج متعددة بمختلف التخصصات لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، إلا أن هذه الجهود لم تمتد إلى تيسير شروط التقديم للراغبين في الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، على الرغم من كونها أبرز الأهداف التي أعلنت عنها والتي تتمثل في إتاحة أفضل فرص التعليم ما بعد الجامعي وتحقيق رغبة أفراد المجتمع في مواصلة التعليم والتطوير الفكري والمهاري في مجالات البحث والتطبيق، وهو ما اضطر معه الأفراد للسفر إلى الخارج وإنفاق مبالغ طائلة لاستكمال دراستهم، الأمر الذي يستدعي خفض نسب القبول لكلية الدراسات العليا تحقيقا للغايات المقصودة والمصلحة العامة، لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" تيسير النسب المطلوبة للقبول في كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت، واحتساب الخبرة العملية للمتقدمين ضمنها، وفتح برامج (ماجستير ودكتوراه) في التخصصات كافة ".

العدساني: مستمر على موقفي الرافض للحصول على المعاش الاستثنائي

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني بإدراج الاقتراح بقانون في شأن إلغاء المعاشات الاستثنائية على جدول أعمال مجلس الأمة والتصويت عليه في دور الانعقاد المقبل، مؤكدًا استمرار موقفه الرافض للحصول على المعاش الاستثنائي.

وأوضح العدساني في تصريح صحافي أن الاقتراح بقانون الذي تقدم به تمت الموافقة عليه من قبل لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في دور الانعقاد الماضي وإحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وبين أن الاقتراح بقانون يهدف إلى إلغاء مادة من قانون التأمينات الاجتماعية، والتي تستند إليها الحكومة في صرف المعاشات الاستثنائية، وذلك لمنع تعارض المصالح، معتبرًا أن صرف المعاشات الاستثنائية للنواب يتعارض بشكل واضح مع المادة 119 من الدستور وقد يضعف الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

بوشهري للسبيعي : مباني خدمات «الوفرة القائم» جاهزة للتسليم في مارس

جنان بوشهري

كشفت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري أن مؤسسة الرعاية السكنية ستنتهي من تسليم جميع المباني الخاصة بالخدمات العامة "التعليمية، الصحية، الاجتماعية والامنية" واعمال الماء والكهرباء والبنية التحتية والمواصلات بمشروع توسعة الوفرة القائم في شهر مارس 2020، وذلك بحسب الجدول الزمني المعد مسبقا.

وبينت بوشهري في ردها على سؤال برلماني وجهه النائب الحميدي السبيعي ان المباني المعنية تشمل مركزين صحيين ومركز اسعاف، ومخفري شرطة و18 منشأة تعليمية، اضافة الى مركزي إطفاء و17 منشأة للخدمات الاجتماعية تتوزع بين محال تجارية واسواق، ووحدة اجتماعية وحديقة اطفال، اضافة الى 19 مسجداً ومركزا لتحفيظ القرآن.

وقالت الوزيرة انه جار العمل على تركيب الاجهزة الخاصة بمقسم مدينة صباح الأحمد لتمديد الشبكة الخارجية بضواحي المدينة، لافتة الى ان الانتهاء منها سيكون خلال مارس المقبل. اما بالنسبة لشبكة هواتف منطقة الوفرة السكنية، فاشارت الى انه سيجري طرحها للتعاقد على الأعمال التنفيذية عقب انتهاء المكتب الاستشاري من اعمال التصميم.

يذكر أن مشروع الوفرة الإسكاني ينقسم إلى جزئين، الأول «الوفرة القائم»، ويحتوي على 370 قسيمة سكنية، أما الجزء الثاني، فهو «توسعة الوفرة» ويحتوي على 2426 قسيمة سكنية.

وكانت «السكنية» قد اعلنت سابقا أن إنجاز المباني العامة في مشروع «توسعة الوفرة» يجري بحسب الجدول الزمني المعد مسبقا، وسيجري تسليمها للجهات المستفيدة في فبراير 2020.

الحميدي السبيعي

الصالح يسأل العقيل عن سر تكديس العمالة الهامشية؟

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح جملة من الأسئلة الى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بشأن العمالة الهامشية التي دخلت الكويت في العام 2018، متسائلاً عن الاصرار على تكديس العمالة الهامشية وعدم انتقاء العمالة المفيدة والفاعلة؟

وقال الصالح في سؤاله وفق تقرير صادر من جهاز الإحصاء المصري، ان هناك تزايداً ملحوظا في أعداد المصريين الذين دخلوا إلى الكويت خلال العام 2018، بمعدل أكثر من 8 آلاف شهرياً، ما يعني أن البلاد كانت تستقبل نحو 270 من المصريين يوميا السنة الفائتة، وتم إصدار نحو 98 الف تصريح عمل جديد لمصريين، وتجديد تصاريح لـ132 ألفا آخرين، وثلاثة أرباع هؤلاء مؤهلاتهم الدراسية بين مؤهل المتوسط وما دونه أو من دون مؤهل».

وطلب تزويده بنوعية تصاريح العمل الجديدة التي منحت للعدد المذكور والذي بلغ وفق الخبر 98 ألفا في العام 2018، وهل التجديد مرتبط بالوظائف الحكومية؟ واذا كانت الإجابة بنعم فهذا يخالف سياسة الإحلال المقرة في ديوان الخدمة المدنية وسبق لمجلس الأمة الاطلاع عليها.

وأضاف أنه في حال أن تصاريح العمل كانت في اطار العمل في القطاع الخاص، فما موقف الحكومة من العدد الكبير الذي يتعارض مع أهداف اعادة النظر في التركيبة السكانية، وهل سوق العمل يحتاج هذا العدد المبالغ فيه؟ لافتا الى انه بما أن ثلاثة أرباع من منحوا تصريح عمل ليس لديهم مؤهلات علمية أو شهادات ثانوية عامة.

واستفسر الصالح عن المدى الذي تحققت اليه سياسة الاحلال في العام 2018، والوظائف التي تم توفيرها للكويتيين، وعدد الوافدين المستغنى عنهم في العام نفسه؟ وتوصيات اللجنة العليا لتعديل التركيبة السكانية؟ ولماذا لم تقدم أي دراسة أو خطوات فعلية أو خطة لحل مشكلة التركيبة السكانية؟

قراءة في جلسة مجلس الأمة التكميلية المنعقدة في 6 فبراير 2019

إنجاز تشريعي بتمديد الطعن بالتمييز إلى 60 يومًا ورفض توصية بإلغاء دمج «إعادة الهيكلة والقوى العاملة»

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 6 فبراير 2019 أقر خلالها تمديد فترة الطعن بالتمييز إلى 60 يومًا، ووافق على تقرير اللجنة التشريعية والقانونية بعدم دستورية استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء، ورفض توصية لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بإلغاء دمج (إعادة الهيكلة والقوى العاملة).

وفيما يلي تفاصيل قرارات الجلسة:

الطعن بالتمييز

وافق المجلس على تعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية لتمديد ميعاد الطعن بالتمييز من 30 يومًا إلى 60.

ويتكون الاقتراح بقانون من مادتين ويهدف إلى تعديل ميعاد الطعن بالتمييز بجعله ستين يومًا بدلًا من ثلاثين يومًا في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف.

وقد وافق المجلس في مداولتيه الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بإجماع الأعضاء البالغ عددهم 59 عضوًا وأحاله إلى الحكومة.

وقرر المجلس عدم الموافقة على توصيات لجنة الشؤون الصحية بشأن عدم دمج جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وجاءت نتيجة التصويت 25 عدم موافقة و20 موافقة.

ووافق المجلس على توصية النائب عدنان عبدالصمد باستعجال المشروع الحكومي في شأن فتح باب الطعن بأحكام التمييز.

وأكد نواب خلال المناقشة أهمية المقترح نظرًا لقصر الفترة بين الاستئناف والتمييز والتي تعتبر آخر درجات التقاضي، مشيرين إلى أهمية تنظيم عملية الإجراءات القضائية وتساوي المراكز القانونية للمتقاضين ومد الفترة الزمنية قبل التمييز.

وطالب نواب بمعالجة مشكلة بطء الإجراءات والتقاضي والإعلان للمحافظة على المنظومة القضائية، لافتين إلى أن تأخر طباعة الأحكام على الرغم من الميزانية الكبيرة والتطور التقني المتواتر أمر لا يناسب توجهات تطوير الخدمات في مؤسسات وجهات الدولة كافة.

وأشاروا إلى أن هناك قصورًا إداريًا تجاه هذا الأمر، مطالبين الحكومة بتفعيل خاصية التراسل الإلكتروني في الإعلان بالأحكام.

من جهته أوضح وزير العدل، وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فهد العفاسي أهمية منح المحكمة وقتًا كافيًا لبحث القضايا من دون استعجال، مشيرًا إلى أنه بخصوص الإعلان الإلكتروني فقد تم تفعيله على الشركات والبنوك.

(إعادة الهيكلة والقوى العاملة)

قرر مجلس الأمة عدم الموافقة على التوصيات الواردة بتقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بشأن عدم دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 20 من 45 عضوًا على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الصحية.

وأوضح رئيس اللجنة الصحية النائب د.حمود الخضير أن اللجنة بعد اجتماعها بمؤسسات المجتمع المدني قررت عدم الموافقة على الدمج وأوصت بمنح كادر للعاملين بهيئة القوى العاملة وإلغاء قرار مجلس الوزراء الخاص بإصدار أذن عمل للكويتي.

وبين مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين أن اللجنة انتهت الى رأي متوازن بإلغاء الدمج والعودة للوضع السابق ومنح ذات الامتيازات للعاملين بهيئة القوى العاملة.

من جهته قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد إن الميزانية السارية حاليًا ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ تم إعدادها وفقًا للدمج وفيها زيادة بمبلغ ٥١٢ مليون دينار بسبب إجراءات الدمج.

وقال إن لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة طلبا دراسة بشأن الهيئات المتماثلة لدمجها وأوصى الديوان بدمج هيئة القرآن بوزارة الأوقاف وجهاز الهيكلة بالقوى العاملة.

من جهتها أشادت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بقرار دمج جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للقوى العاملة مؤكدة أنه في الاتجاه الصحيح.

وقالت إن قرار الدمج جاء بناء على تقارير ديوان المحاسبة الفنية بالتوصية في الدمج ووثيقة استدامة المرتبطة بخطة التنمية فهناك جهات حكومية متشابهة في الاختصاصات ويجب دمجها ورأي ديوان الخدمة المدنية كان مطابقا لديوان المحاسبة.

وأكدت عدم المساس بالمزايا المالية لموظفي هيئة القوى العاملة لموظفي هيئة القوى العاملة سترتفع مزاياهم المالية لتكون مساوية لموظفي إعادة الهيكلة.

وتباينت آراء النواب حول الدمج حيث أشار رافضو القرار إلى أن التوقيت الحالي للدمج غير مناسب وان الآلية لم تتم بطريقة صحيحة.

واعتبر النواب الرافضون للقرار ان الجوانب الفنية غير واضحة إضافة إلى المردود المالي الذي ستوفره الحكومة من الدمج، مشيرين إلى ان الدمج يشير إلى ان النهج الحكومي بإنشاء جهات تابعة يتم من دون تخطيط ويتسبب في إهدار المال العام.

وتحدث مؤيدون لقرار الدمج ان الحكومة قامت بدراسة الموضوع ولم تتوجه إليه إلى بعد ان ثبت جدواه، مؤكدين أن القرار حق اصيل للوزير المعني وانه وفقا لعرض الوزيرة لن يتضرر احد من موظفي الجهتين.

استجواب رئيس الوزراء

وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بعدم دستورية الاستجواب المقدم إلى سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء من النائب شعيب المويزري والمتعلق بفشل وزارات الدولة وإداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات ورفع من جدول أعمال المجلس.

وأظهرت نتيجة التصويت على تقرير اللجنة موافقة 41 عضوا وعدم موافقة 16 عضوا فيما لم يدل ثلاثة اعضاء باصواتهم من إجمالي الحضور البالغ عددهم 60 عضوا.

وقال رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي إن اللجنة عقدت اجتماعات عدة لمباشرة تكليف المجلس لها بالبحث في مدى دستورية الاستجواب، وان اللجنة استدعت مقدم الاستجواب لاخذ رايه في موضوع الإحالة ومناقشته في مسالة الدستورية، إلا ان النائب لم يحضر.

واضاف ان الحكومة قدمت مذكرة عن طريق وزارة العدل وإدارة الفتوى والتشريع ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة كما اطلعت اللجنة على آراء خبراء دستوريين، وخلصت الآراء إلى عدم دستورية الاستجواب.